

الهجرة والتحويلات المالية اداة للتنمية وتخفيف حدة الفقر في الدول النامية

* كمال رزيق، جامعة البليدة2، الجزائر.

** فاطمة الزهراء ملحاوي، جامعة وهران، الجزائر.

الملخص

حظيت تحويلات المهاجرين باهتمام الأوساط الرسمية و العلمية، نظرا لما تتمتع به من أهمية في الاقتصاديات التي تعاني من عجز في مواردها المالية، ومن تفاقم مشكلة البطالة في أسواقها المحلية، و مع توافق الآراء أكثر فأكثر على أن التحويلات المالية أصبحت مصدر هام من مصادر التمويل الخارجي. الذي من شأن توفره إذا ما أدير بواسطة سياسات مناسبة، أن تكون عاملا نافعا جدا بالنسبة للبلدان النامية التي تعاني من ندرة رأس المال . إذ أن غالبا فشل نمو الدول النامية عادة ما تكون له أسبابه المحلية مثل عدم توافر القدر الملائم من المدخرات، العمالة الماهرة و البنية التحتية لذلك كان لا بد من البحث عن مصادر للتمويل الخارجي.

هذا أعطى المكان للبحث عن البدائل التنموية .وهنا بدأت تظهر أهمية التحويلات و كبديل تنموي و مصدر عائدات مهم لكثير من اقتصاديات الدول النامية ،وعلى الاقتصاد الجزئي تساهم في الحد من الفقر من خلال دعم مستويات المعيشية ، وامكانية توجيهها لتمويل المشاريع الإنتاجية وكمنشط للتنمية الإقليمية ويشير إلى نموذج جديد للتنمية من خلال الدور الذي يمكن أن يؤديه المهاجرون باعتبارهم وكلاء يساهمون في الربط بين بلدانهم والبلدان التي يقصدونها، عن طريق نقل المعارف و تيسير فرص التجارة و ولوج الأسواق في البلدان المضيفة.

الكلمات المفتاحية: تحويلات المهاجرين، المهاجرين العائدين ، استثمارات المهاجرين ،التحويلات الرسمية.

Résumé

Les envois d'argent des migrants vers leurs pays d'origine représentent des flux financiers de très grande importance، pour les pays atteints de déficits dans ses ressources financières. Et plus que jamais ces transferts d'argent constituent des leviers efficaces dans la réduction du chômage et la pauvreté.

Mots Clés : Les transferts d'argent des migrants ،les transferts de fonds des migrants، les migrants de retour، Investissement des migrants ، les transferts officiels

* kamel_rezig@yahoo.fr

** melhaoui_fz@yahoo.fr

مقدمة

يساهم المهاجر بشكل كبير في تنمية بلده الاصلى، سواء من خلال التحويلات المالية التي يرسلها إلى ذويه أو عن طريق توظيف المعارف المكتسبة في الخارج للبدء في مشاريع لدفع التنمية المحلية ببلده الاصلى . و هكذا يصبح المهاجر جسرا بين دول الاستقبال و دول المنشأ، وخصوصا عقب السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي لتعزيز الهجرة الدائرية. مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الهجرة و التحويلات المالية للمهاجرين في دعم التنمية بالبلدان المستقبلية و الحد من الفقر ؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تنظيم الورقة البحثية ضمن الخطة الموالية:

- 1- اتجاهات الهجرة الدولية .
- 2- الدوافع الاقتصادية للهجرة
- 3- التحويلات المالية للمهاجرين
- 4- الأهمية النسبية لتحويلات المهاجرين الرسمية في الدول المرسله للعمالة
- 5- الآثار الاقتصادية للتحويلات المالية للمهاجرين.

منهجية الدراسة :

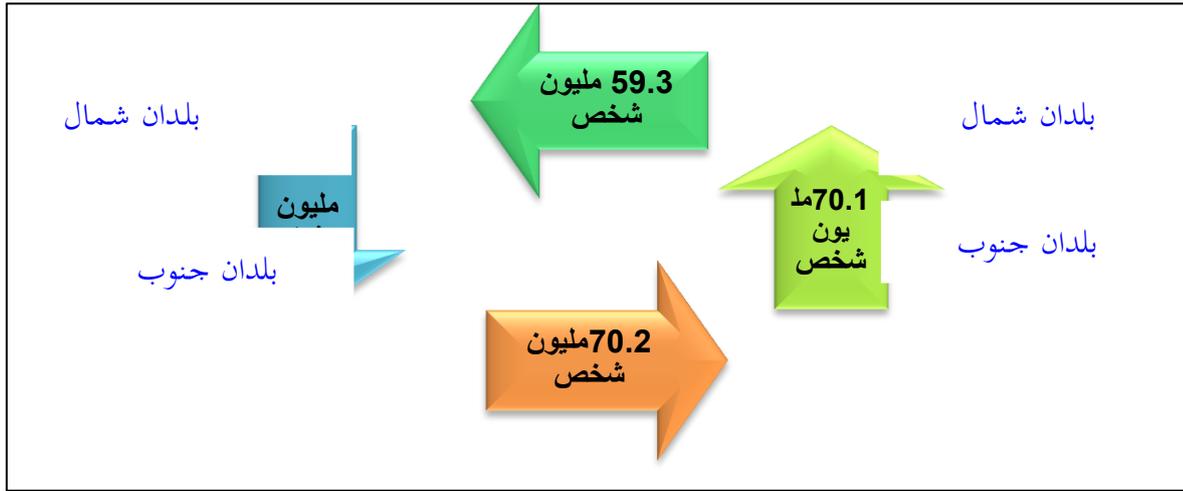
أما فيما يخص المنهج المتبع فقد اتبعنا المنهج الاستنباطي، باستخدام أداة للوصف مع تحليل بعض المعلومات والبيانات من اجل الوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الورقة البحثية.

فرضيات الدراسة:

وهذا انطلاقا من فرضية البحث عن مصادر التمويل الخارجي لتحفيز تراكم رأس المال المادي والبشرى، لدعم جهود التنمية وهنا بدا الاهتمام يزداد بالتحويلات المالية باعتبارها مصدرا مستقرا ومضادا للتقلبات الدورية مقارنة بالتدفقات الأخرى. وهذا ما أثبتته الأزمة العالمية لسنة 2008 وهي من الناحية أخرى اقل تكلفة للبلد المتلقي من تدفقات العملات الأجنبية الواردة من مصادر أخرى، لأنها لا تنشئ التزامات إزاء البلد الاصلى.

1- اتجاهات الهجرة الدولية :

على مدى عدة قرون ملايين من الناس يهاجرون الى اراضى اخرى، بالرغم من العقبات المادية و الثقافية و الاقتصادية، بحثا عن حياة افضل لانفسهم و لاطفالهم." حيث زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج بلد مولدهم بأكثر من الضعف،" إذ ارتفع من زهاء 85 مليون شخص في 1960 إلى حوالي 191 مليون شخص عام 2005،¹ إلى 215 مليون عام 2010 ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه في زيادة الهجرة و المهاجرين على الصعيد الدولي². ويمكن تحديد اتجاهات الهجرة العمالية كما هو مبين في الشكل التالي الشكل (3): اتجاهات الهجرة العمالية



مصدر : المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية و الدولية " الدليل المغربي للاستراتيجية و العلاقات الدولية "، 2012، ص:545، متاح في: books.google.fr/books، تاريخ الزيارة 2012/12/31

- 70.1 مليون مهاجر من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية.
- 70.2 مليون مهاجر من البلدان الفقيرة إلى البلدان الفقيرة.
- 59.3 مليون مهاجر من البلدان الغنية إلى البلدان الغنية .
- 15.4 مليون مهاجر من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة .³

والملاحظ هنا أن الهجرة فيما بين بلدان الجنوب، تعد أكبر من الهجرة من بلدان الجنوب إلى البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي،" فأكثر من 43% من المهاجرين من البلدان النامية يعيشون في بلدان نامية أخرى"⁴.

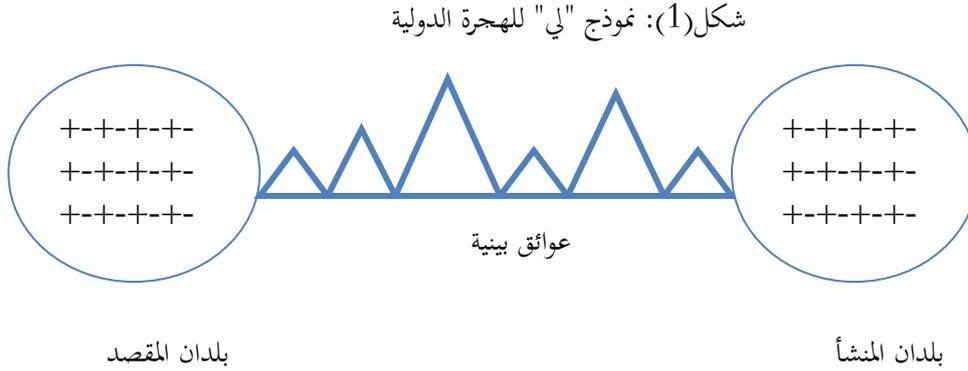
2- الدوافع الاقتصادية للهجرة :

تختلف دوافع الهجرة و أسبابها، و مما لا شك فيه أن العامل الرئيسي المشترك في دوافع الهجرة يتمثل في تحسين مستوى المعيشة، و الذي يدفع المهاجرين باتجاه مناطق الجذب السكاني أو مناطق أخرى تتوافر فيها أسباب الحياة الكريمة. و تتنوع وتتعدد هذه العوامل،

فحسب النموذج الذي اقترحه الاقتصادي Lee في مقالة نشرها بعنوان نظريات الهجرة (A Theory of migration) إن العوامل التي تدخل في قرار الهجرة قسمها على النحو التالي :

- عوامل مرتبطة بمنطقة الأصل
- عوامل مرتبطة بمنطقة المقصد
- عقبات بينية
- عوامل شخصية

كما هو مبين بالشكل التالي:



Source:¹Everett S. Lee " A Theory of migration demography, vol 3,N1,1966, p50,

<http://www.jstor.org/discover/10.2307/2060063?uid=3737904&uid=2&uid=4&sid=21102695148297>

فعوامل جذب و طرد لا تعد و لا تحصى، سواءاً بمنطقة الأصل أو بمنطقة المقصد. قد تتمثل في الفقر أو مدى توفر أو ضيق فرص العمل و التمايز في امتلاك الثروة، و عقبات بينية يمكن أن تكون المسافة، قوانين التي تقيد الحركة التي تفرضها الدول المستقبلية، تكلفة النقل. بالإضافة إلى العوامل الشخصية كطموح الفردي و الوعي بظروف دخول أماكن أخرى بالاعتماد على الاتصالات الشخصية، كما أن هناك أفراد يجوبون التغيير من اجل التغيير أو انعدام الأمن و الاستفزاز و العدوانية الذي قد يتعرض له في بلده الأصلي.⁵

3- التحويلات المالية للمهاجرين:

حسب المنظمة الدولية للهجرة، تعرف تحويلات المهاجرين بشكل شامل" بأنها التحويلات النقدية التي يرسلها المهاجر إلى بلد المنشأ. واغلب التحويلات تحويلات نقدية شخصية يرسلها العامل المهاجر أو المهاجر إلى قريب ما في بلد المنشأ، لكنها قد تكون أيضاً أموالاً مستثمرة أو مودعة أو متبرعا بها من قبل المهاجر إلى بلد المنشأ.

و هناك اتفاق من جانب المؤسسات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي المعنية برصد و إحصاء تحويلات المهاجرين إلى أنها تتكون من مجموع ثلاثة بنود فرعية هي تحويلات العاملين، تعويضات العاملين و أخيراً تحويلات المغتربين. هذا وتمثل التحويلات جزءاً من التدفقات الخارجية المالية التي تتضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات والهبات واستثمارات المحفظة المالية.⁶

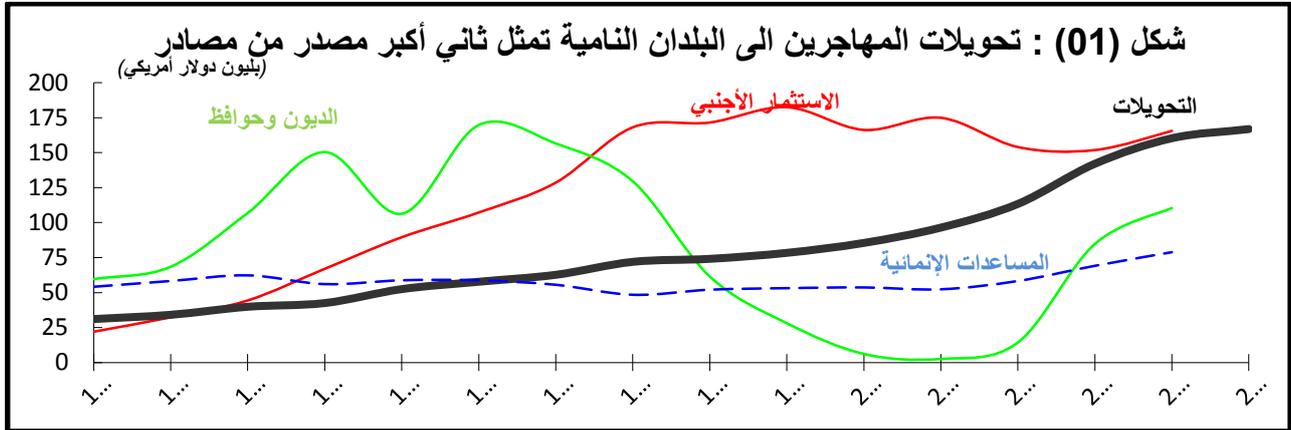
فتحويلات العمال هي قيمة التحويلات النقدية المرسله إلى الوطن من العمال المقيمين في الخارج لأكثر من سنة واحدة،⁷ وتسجل في الحساب الجاري تحت فئة "التحويلات الجارية" رمز البند 2391، أما لمن يقيم اقل من سنة فتدخل تحويلاته في

*علامات (+) تدل على عوامل الجذب و علامات (-) تدل على عوامل الطرد الخاصة بالمنطقة.

تعويضات المستخدمين ويضم أجور و رواتب العمال المقيمين في الخارج لمدة تقل عن السنة، بما في ذلك قيمة الخدمات العينية و تسجل في الحساب الجاري تحت فئة "الدخل" رمز البند 2310. ولا يدخل في هذا البند ما يحمله العمال المهاجرون معهم من أموال عند العودة فهي تدخل في البند الموالى الثالث تحويلات المهاجرين، تمثل الثروة الصافية للمهاجرين من بلد آخر وتسجل في حساب رأس المال تحت فئة "التحويلات الرأسمالية" رمز البند 2431. ⁸ و بطبيعة الحال فان البند الأول هو الأهم في التحويلات، وان تزايدت أهمية البندين الموليين في السنوات الأخيرة .

4- الأهمية النسبية لتحويلات المهاجرين الرسمية في الدول المرسله للعمالة :

وفي احدث تقرير اقتصادي صدر للبنك الدولي عن الهجرة والتنمية ذكر أن تدفقات التحويلات المسجلة رسميا إلى البلدان النامية بلغ 401 مليار دولار في عام 2012. ومن المتوقع ان تنمو التحويلات إلى البلدان النامية في المتوسط سنويا بنسبة 8.8% خلال الأعوام الثلاثة القادمة، وقد تصل إلى 515 مليار دولار في عام 2015. و نظرا لان الكثير من المهاجرين يرسلون أموالا و سلعا عن طريق أناس أو قنوات غير رسمية، فان الحجم الحقيقي للتحويلات أكبر كثيرا من هذه الأرقام الرسمية. ⁹



مصدر: البنك الدولي "كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات 2011"، ص: 29

و يبين الشكل (01) الأهمية النسبية لتحويلات العاملين كمصدر للتمويل الخارجي للبلدان النامية. حيث يبين أن تحويلات المهاجرين تحتل المرتبة الثانية بعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، في عام 2004 تجاوزت عائدات تحويلات العمال في البلدان النامية 126 بليون دولار أمريكي، وهي نسبة أعلى بكثير من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة وأكثر من نصف مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. وكانت التحويلات إلى البلدان المنخفضة الدخل أكبر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أو كنسبة من الواردات من تلك التي كانت إلى البلدان المتوسطة الدخل. ¹⁰ ففي المكسيك تزايد التحويلات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، وهي تفوق حصيلة السياحة في المغرب، وإيرادات صادرات الشاي في سريلانكا، وإيرادات قناة السويس في مصر. ¹¹

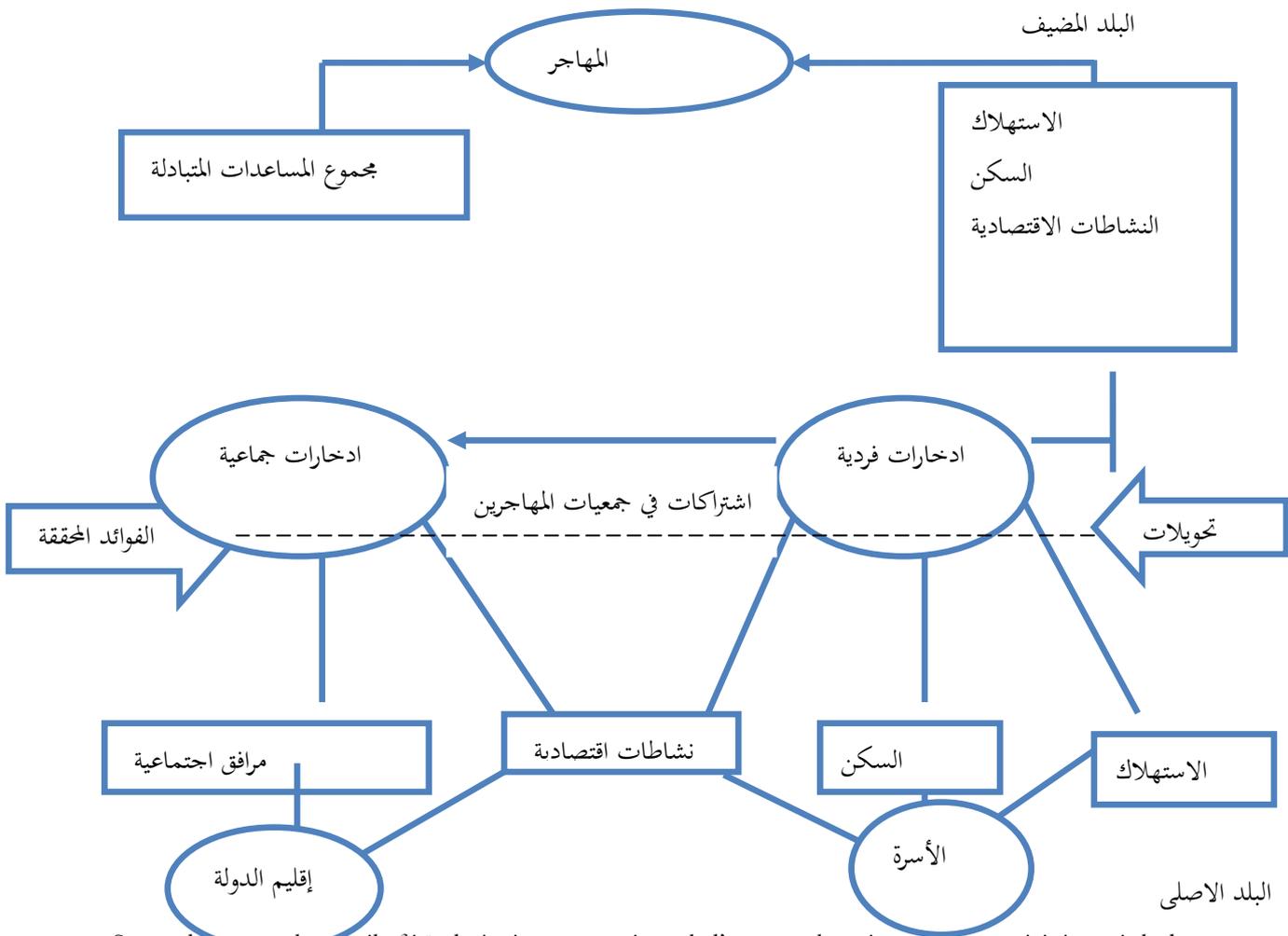
وتساهم تحويلات المغتربين بدور مهم في الحد من نسبة انتشار الفقر و التخفيف من وطأته، ذلك أنها تساعد الأسر المعيشية على تنويع مصادر الدخل، بينما توفر مصدرا مطلوبا بشدة للمدخرات ورأس المال اللازمين للاستثمار. وترتبط هذه التحويلات كذلك

زيادة استثمارات الأسر المعيشية في التعليم و الصحة وجميعها لها مردود اجتماعي مرتفع في اغلب الأحوال، ومع ذلك تتباين الأدلة حول مدى تأثير تحويلات المغتربين في النمو الاقتصادي.¹²

5- استخدامات التحويلات المالية للمهاجرين

تشابه مجالات توظيف التحويلات في البلدان النامية. فهي تستخدم أولاً، لتلبية حاجات يومية لأسر المهاجرين، ولتحسين مستوى معيشتها، وتغطية الإنفاق على الصحة و التعليم، و لاقتناء السلع المعمرة، وتحسين السكن أو بناء منزل جديد. ويخصص أحياناً جزء من التحويلات لسداد ديون استحققت، كان أغلبها بسبب تكاليف الهجرة، وما تبقى يذهب للادخار في صورة شراء مصوغات ذهبية أو للاستثمار، وإيجاد أنشطة مولدة للدخل.¹³ الى جانب قيام المهاجرين بتحويل الادخارات الجماعية من منظمات المهاجرين لتمويل المشاريع العامة في بلدان المنشأ، كحفر الآبار و بناء المستوصفات والمدارس وغيرها.¹⁴ ويمكن توضيحها من خلال الشكل التالي

الشكل (18): مخطط مختصر لأهم مجالات استخدام التحويلات



Source: le groupe de travail cfsi "valorisation economique de l'epargne des migrant epargner ici ,investir la-bas ;un etat des lieux",decembre 2003,p :09

1- التحويلات الفردية، و استخدامها:

تمثل التحويلات الفردية تلك الأموال المرسله من قبل المهاجر إلى بلده الاصلى، نتيجة مخطط قراري خاص يتماشى وتطلعاته المستقبلية، والذي يختلف من شخص لأخر .

1-1-1- مجالات استخدام التحويلات :

إن سلوك الفرد الاقتصادي المحدد بالمصلحة الفردية هو الذي يحكم تصرف الفرد أو عائلته بالتحويلات المتحصلة. أي " أن السلوك الابتدائي للفرد حيال هذه التحويلات في قراراته يكون بعيدا عن متطلبات التنمية بل ليس هناك رابط بين التنمية التي هي نشاط اجتماعي و اقتصادي عام وبين هذا السلوك الذي يمثل مصرفا فرديا صرفا. وليس هناك اختلاف بين المهاجرين في استخدام تحويلاتهم، انعكاسا لما يملكه المستوى العلمي أو الثقافي أو الوعي الفكري، إلا في جانب أساسي هو استثمار هذه العائدات في المجالات الاقتصادية ذات الربحية الأكبر و الأسرع من زاوية مصلحة الفرد . ولكن هذا لا ينفى وجود الحس الاقتصادي لدى المهاجرين الآخرين.¹⁵

1-1-1-1- الاحتياجات الاستهلاكية :

و رغم شح الأدلة على الاستخدام الفعلي للتحويلات المالية على مستوى الاقتصاد الجزئي، تشير التقديرات إلى أن نسبة تتراوح ما بين " 80 و 85 في المائة تستخدم لتلبية الاحتياجات اليومية الأساسية للأسر المعيشية المتلقية لها، وتعتبر التحويلات بمثابة تأمين اجتماعي هام من الصدمات بالنسبة للأسر المعيشية المنخفضة الدخل، وتساعد في تسيير الاستهلاك . وعندما تواجه العديد من هذه الأسر المعيشية صعوبات في الاقتراض لأغراض شراء الأراضي وتشييد المساكن، يمكن أن تؤدي التحويلات دورا هاما في تذليل عقبات الائتمان وان تشكل إلى حد ما بديلا لأوجه القصور في النظام المالي المحلي".¹⁶ وهذا راجع لان قرار الهجرة في اغلب الأحيان يكون مدفوعا بالحاجة إلى توفير المأكل والمسكن والملبس، بسبب نقص الفرص الاقتصادية بقرب بلد الموطن، وفي معظم البلدان يستخدم حوالي " 60-80 في المائة من التحويلات المالية في شراء هذه الضروريات الأساسية ويمكن استثمار نسبة 20-40 في المائة المتبقية في المجالات التعليمية أو الرعاية الصحية أو الإسكان أو مشاريع الأعمال التجارية الصغيرة أو مجرد ادخارها لحالات الطوارئ أو لحين التقاعد.¹⁷ وعلى سبيل المثال أفادت دراسة استقصائية أجرتها المنظمة الدولية للهجرة في غواتيمالا بان الأسر المتلقية تستخدم 53% من التحويلات لشراء أمور أساسية مثل الطعام والملابس. وتنفق 11% أخرى على التعليم والصحة".¹⁸

و وفقا للبحوث التي أجريت للبنك الدولي "أن هذه التحويلات المالية الدولية كان لها تأثير إحصائي قوى على تخفيض حدة الفقر. ففي المتوسط، تؤدي زيادة نسبتها 10% في نصيب اجمالي الناتج المحلي للبلد من التحويلات المالية إلى انخفاض بنسبة 1.6% من الفقراء".¹⁹

وقد أكدت العديد من الباحثين على التأثيرات الايجابية للتحويلات المالية في دول المنشأ على تنوع مصادر الدخل وحماية العائلات في حالات الخن (المرض والصدمات الناجمة عن التباطؤ الاقتصادي أو عن المخاطر المناخية).

1-1-2- العقارات :

وإذا كان العقار يظل القطاع المهيمن على الاستثمارات المهاجرين، فدوافع هذا الاختيار تبدو واضحة وتتضح أسباب كون العقارات قطاع الاستثمار السائد بين المهاجرين. أولا وقبل كل شيء يمثل هذا الاستثمار نجاحا اجتماعيا، إلا انه في نفس الوقت يتسم

أيضا بقيمة عاطفية و رمزية للمهاجر الذي يعيش بعيدا عن عائلته، في حالة قيام المهاجر بدراسة العودة فان إنشاء منزل في بلد الأم يمثل ضمانا من الظروف غير المتوقعة.²⁰

1-1-3- الاستثمارات المنتجة :

و وفقا للبنك الدولي كثيرا ما يقوم متلقوا التحويلات المالية باستثمارها ،خاصة في البلدان التي تتمتع بسياسات اقتصادية سليمة .و" تعمل على تخفيض القيود المفروضة على النقد الاجنبي يمكن أن يشجع على استثمارها.ويمكن حتى للاستخدام الاستهلاكي للتحويلات المالية أن ينشط التنمية الاقتصادية،و بخاصة عندما تنفق الأسر المعيشية تحويلاتها المالية محليا. ويمكن أن تكون هناك أهمية كبيرة للآثار المضاعفة للتحويلات المالية فكل دولار ينتج دولارات إضافية تتجلى في النمو الاقتصادي للمشاريع التجارية التي تنتج وتورد المنتجات التي يجرى شراؤها بهذه الموارد. ووجد البنك الدولي أن تدفقات التحويلات المالية تشكل مصدرا للدخل في كثير من البلدان.وهذا المصدر أكثر استقرارا من التجارة الخارجية و الاستثمار الاجنبي المباشر و المساعدة الأجنبية".²¹ ويمكن أن يمثل مستثمرو المهاجر مصدرا للتمويل أكثر استقرارا من المستثمرين الأجانب الآخرين،لان معرفتهم بأحوال بلد المنشأ تقلل عادة من شعورهم بالخطر.وعلى وجه التحديد من مخاطر تخفيض قيمة العملة لأنهم على الأرجح يستخدمون العملة الوطنية في اى وقت".²² لكن أبرزت الاحصائيات المنجزة في "بلدان كومنولث الدول المستقلة (طاجيكستان و مولدوفا و ارمينيا) بينت بان المبلغ المخصص للمدخرات و الاستثمار مبلغ صغير.ولم تفضى التحويلات وهجرة العمالة في طاجيكستان إلى تجميع فردى للثروة،بل إنها لم تسرع وتيرة تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.ومع ذلك فقد أصبحت هجرة العمالة كإستراتيجية للبقاء .وحيثما تكون بيئة الاستثمار آمنة و العائدات مغرية ،تشجع المهاجرون على الاستثمار.²³ إلا أن مواطن الضعف الهيكلية لدى اقل البلدان نموا، قد تجعل النجاح في تعبئة مصادر التمويل الخارجية هذه لأغراض إنتاجية امرا أكثر صعوبة.لذلك ،فان من الاهمية البالغة ان توضع استراتيجيات واطر سياسية مناسبة كفيلة بتوظيف التحويلات المالية لاغراض الاستثمار".²⁴

2-التحويلات المعرفية :

لقد استطاعت شبكات الكفاءات المهاجرة العلمية و الفنية ومن رجال الأعمال انجاز ادوار مهمة بالفعل في ربط الكفاءات المهاجرة ببلدانها الأصل،بدون العودة المؤقتة او الدائمة.و أطلق بعض الباحثين عليها اسم "العمل التعاوني عن بعد) (distant co-operative)، واسماها البعض الأخر بمقاربات "الشتات" ورغم وجود هذه الصيغة مند فترة فان شبكات الكفاءات المهاجرة أضحت أكثر تنظيما،ومن ابرز هذه الأمثلة نقل المعرفة من خلال الجاليات الوطنية المهاجرة وفق برنامج TOKTEN الذي ينظمه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP،ويهتم بنقل المعرفة بواسطة الكفاءات المهاجرة ،ولقد تم حصر 41 شبكة معلومات خلال التسعينات للربط بين الكفاءات المهاجرة من 30 بلدا من بلدان أصل هذه الكفاءات.²⁵ حيث تزود الجاليات المهاجرة شركات بلدان المنشأ بفرصة الحصول على التكنولوجيا و المهارات من خلال الجمعيات المهنية (مثل نقابة الأطباء و أطباء الأسنان الغانيين في المملكة المتحدة)،و التعيينات المؤقتة للمغتربين المهرة في البلدان المنشأ، والتعليم عن بعد،والعودة (أساسا لفترة قصيرة) للمهاجرين ذوى المهارات الفائقة.ويمكن استغلال مهارات المهاجرين بإنشاء شبكات لتبادل المعرفة .يتعين على البلدان أن تقوم بمسح الموارد البشرية المتاحة لدى مهاجريها،وإنشاء

شبكات فعالة، وتنمية أنشطة وبرامج محددة وعلى سبيل المثال، هناك بعض المبادرات الصغيرة الرائدة التي تدعو أعضاء من الجاليات المهاجرة لتدريس برامج في الجامعات الأفريقية".²⁶

3- التحويلات الجماعية :

تساهم جمعيات المهاجرين في البلدان المضيفة، والمعروفة بمنظمات التضامن للهجرة الدولية (Organisations OSIM de solidarité internationale issues des migration) على تحسين مستويات المعيشة، "ولعب دور أكبر في تمويل مشاريع التنمية في البلدان الأصلية للمهاجرين. من خلال التحويلات المالية ومساهمات الشخصية لمبادرة التضامن . و وفقا لبعض الأرقام تفيد إلى انه يوجد حوالي "1000 جمعية في فرنسا، ثلث المهاجرين منها من دول في وادي نهر السينغال (مالي، موريتانيا، السينغال) ، و الثلث الآخر من جنوب الصحراء الكبرى لأفريقيا . في البداية اقتصر عملها على المشاريع المرموقة مثل بناء مساجد وقد وسعت هذه الجمعيات تدريجيا لتغطية كل جانب من جوانب الحياة اليومية في القرى مثل مشاريع الهيدروليكية، الرعاية الصحية، التعليم، وللأسف بعض الأرقام من الدراسات لم يتم تحديثها، من اجل إعطاء فكرة عن حجم الظاهرة في محافظة yelimane في شمال منطقة كايس في مالي، أنجزت جمعية التنمية من اجل مساهمة في تنمية محافظة كايس في عام 1996 أنجزت عدد من المشاريع منها حفر 180 بئر، وأنجاز 70 مدرسة، وبناء 11 مستوصفا، بالكامل تقريبا بتمويل من جمعيات المهاجرين في فرنسا. من ناحية النقدية فان هذه المشاريع كلفت حوالي 7 بليون فرنك"²⁷.

ومن بين الأمثلة عن عمل هذه الجمعيات جمعية المهاجرين: *Gidimaxa Jikké*

انشأت عام 1988 لديها 300 عضوا، من أصل مالي في منطقة كايس . وفي ما يلي قائمة من مشاريع الجمعية وبرامجها :

- إمدادات المياه: تم حفر آبار في 5 قرى والسدود بنيت لتصفية، و الوقاية من الفيضانات في 4 قرى أخرى.
- الرعاية الصحية: حملات التطعيم العادية، ولا سيما بالنسبة لأمراض الطفولة مثل الحصبة و السعال الديكي و شلل الأطفال، قامت بتمويل 12 مركزا للرعاية الصحية المجتمعية.
- التعليم والتدريب والإلمام بالقراءة والكتابة: ويتم تنظيم الدورات العادية و بتمويل من جمعية للمساعدة في تدريب السكان في إدارة مشاريع تقنيات تمكنها من تحديد وتحليل أولوياتها وإطلاق المبادرات اللازمة، وقد تم تدريب نحو 120 امرأة في الصباغة والتقنيات وقد وضعت فصول محو الأمية تصل في العديد من القرى، مع شراء 430 من الكتب المدرسية؛ يتم تدريب أعضاء هيئة التدريس في هذه المراكز من خلال شراكة مع المنظمات غير الحكومية الأميركية .
- المشاريع الصغيرة: هذا المجال قد استفاد كثيرا من نجاح برامج التعليم والتدريب ومحو الأمية. وتركزت المشاريع أساسا على زراعة البقول (تغطي كل أو بعض من تكلفة كميات كبيرة من الطماطم والخس، والبصل والبذور الأخرى)، وتخزين المحاصيل".²⁸

6- الآثار الاقتصادية للتحويلات المالية للمهاجرين :

إن الجزء الأكبر من الأدبيات الاقتصادية يحاول دراسة اثر التحويلات المالية على البلدان المستقبلية. وتميل معظم التحليلات إلى التركيز على ثلاث قضايا رئيسية وهي :

6-1- اثر التحويلات المالية على توزيع الدخل و على مستوى الفقر :

للبحث عن اثار توزيع الدخل ناتج من التحويلات المالية نركز على العدالة الاجتماعية و المساواة في التقييمات التجريبية لمعظم الدراسات التي أجريت حول آثار توزيع الدخل، لبعض الاقتصاديين هناك تأكيد لفرضية أن التحويلات المالية كان لها تأثير التعادل على توزيع الدخل في تونجا و المكسيك.

بالنسبة لأسر تونجا، على سبيل المثال انخفض المعامل الجيني لاجمالي الدخل من 0.37 إلى 0.34 مع استلام التحويلات المالية. في حين أوضحت دراسات عكس ذلك باستخدام نفس المؤشر، ومن أهم الأسباب الرئيسية لذلك هو أن أغنى العائلات هي أكثر قدرة على دفع التكاليف المرتبطة بالهجرة الدولية. وهذا ما أكدته بيانات مسوحات الأسر المعيشية في باكستان حيث كشفت أن العائلات الأكثر ثراء هي تلك التي استفادت أكثر من غيرها من تحويلات المهاجرين.

استخدم صارخ وتابلور واسحاقى (1986، 1988) نموذج ديناميكي لتقدم نظرة أوسع عن اثر توزيع التحويلات على الدخل في المناطق الريفية بقرتين بالمكسيك، وجدوا أن تأثير توزيع الدخل على التحويلات المالية يعتمد بشكل حاسم على تاريخ الهجرة، وعلى مدى إمكانية تمويل مصاريف الهجرة من طرف الأسرة. واقترحوا إمكانية تمثيل لدينامكية الهجرة وتوزيع الدخل من خلال العلاقة U . ففي المراحل الأولى للهجرة تكون معلومات حول وجهات مستهدفة، فرص العمل في بلدان المقصد محدودة و بالتالي الأسر الأكثر ثراء ترسل بشكل رئيسي المهاجرين وتستفيد من التحويلات مما يتسبب في عدم المساواة في توزيع الدخل. أما في وقت لاحق ستؤثر الهجرة على نطاق أكبر من فئات الدخل، وستستفيد الأسر الفقيرة من تحويلات المهاجرين وسيكون لها تأثير التعادل على توزيع الدخل.²⁹

ويمكن ان تزيد التحويلات ايضا دخل الاسر المعيشية التي لا يوجد فيها مهاجرون وبسبب التأثيرات المضاعفة قد ينجم عن كل دولار وارد من التحويلات دولاران او ثلاثة دولارات اضافية من الدخل في مجتمعات المنشأ المحلية لان التحويلات تنفق في اغلب الاحيان على السلع او الخدمات يقوم الاخرون بتزويدها في الاقتصاد المحلى وحتى لو تمكنت التحويلات من شراء السلع او الخدمات تنتج خارج مجتمع المنشأ المحلى فان التأثيرات المضاعفة ستؤدى على زيادة الدخل بسبب الانتشار من خلال الاقتصاد الوطنى، لذلك فان انفاق التحويلات قد يحفز الأسر المعيشية على الاستثمار و هي غير اسر معيشية التي تتلقى التحويلات لان زيادة الطلب على السلع و الخدمات يزيد من الدخل، لذلك فان اثر التحويلات لا يوجد في الأسر المعيشية التي تحصل عليها فحسب، بل يشمل اثره الاقتصاد الاوسع نطاقا.³⁰

وتعد دراسة Adams أحد أهم المحاولات في الإجابة عن تساؤل هام ألا وهو هل تخفض الهجرة الدولية والتحويلات من الفقر في الدول النامية، وقد استخدمت الدراسة بيانات 71 دولة نامية تمثل مختلف مناطق العالم، وذلك بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي عام 2004. وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة هامة مؤداها أن كل من الهجرة الدولية والتحويلات لديها تأثير قوى- وذو دلالة إحصائية - في تخفيض الفقر في الدول النامية. حيث أشارت إلى أن زيادة قدرها 10% في أعداد المهاجرين الدوليين، سوف يؤدي إلى انخفاض قدره 2.1% لنسبة الأفراد الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم وأشارت إلى أن زيادة قدرها 10% في نصيب الفرد من التحويلات الدولية سوف تؤدي في المتوسط إلى انخفاض قدره 3.5% لنسبة الأفراد الذين يعيشون في فقر.³¹

و العلاقة بين التحويلات و الفقر لا تسير في اتجاه واحد، فالفقر وما يصاحبه من الافتقار للفرص الاقتصادية، يلعب دورا في تحفيز على الهجرة و التحويلات الناجمة عنها. وفي بعض الأحيان، تجمع قرى في السينغال فيما بينها الموارد لدفع نفقات الهجرة اللازمة

لشبانها الأكثر مهارة، وتعتبر التحويلات عائدا على هذا الاستثمار المشترك. واحتمال حصول الاسر المعيشية الأكثر فقرا، التي لديها عضو منها يعمل كعامل مهاجر، على تكملة مطردة للدخل من الخارج، و ذلك سبب اخر في ان الفقر قد يعنى مزيدا من التحويلات.³²

6-2- اثر التحويلات المالية على النمو :

هناك بعض الآثار الاجتماعية لا يقبل الجدول فيها من ان التحويلات المالية تشكل مصدرا هاما للدخل بالنسبة لكثير من الاسر المنخفضة و المتوسطة الدخل في البلدان النامية و في نفس الوقت توفر العملة الصعبة اللازمة لاسترداد المداخلات النادرة التي لا تتوفر محليا وأيضا و وفورات إضافية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية. ولكن من المفترض ان الحجم الاثر الانمائي للتحويلات المالية في البلدان المستقبلية، تعتمد على الكيفية التي تنفق بها هذه الأموال. اي إذا كانت تنفق على الاستهلاك، او تخصص للاستثمار و الادخار، و مما لا شك فيه ان الإنفاق على المشاريع الاستثمارية له تأثير مباشر على العمالة باعتباره استثمار منتج أما اذا أنفقت هذه التحويلات على استهلاك السلع غير مباشرة و شراء العقارات قد تنتج عنه تأثيرات سلبية على النمو غير مباشر على الاقتصاد.³³

وقد توجه التحويلات على نحو خاص في تسديد تكاليف التعليم و الرعاية الصحية الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الرأسمال البشري.³⁴ وأصبح الإنفاق على التعليم يصنف عادة في الأدبيات الاقتصادية في خانة الاستهلاك، على الرغم من أن التعليم أصبح ينظر إليه باعتباره واحد من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي.

والبحوث الاقتصادية الأخيرة تظهر أن التحويلات المالية، وحتى ان لم تستثمر فسيكون لها تأثير مضاعف مهم فالدولار واحد من التحويلات المالية تنفق على الاحتياجات الأساسية يحفز مبيعات التجزئة و الذي يحفز مزيدا من الطلب الاضافي على السلع و الخدمات مما يحفز على الإنتاج.³⁵

و الأدلة التجريبية تشير إلى أن الآثار المضاعفة يمكن أن تزيد بدرجة كبيرة من الناتج القومي الاجمالي فعلى سبيل المثال كل دولار ينفق في المكسيك يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ب 2.69 دولار، للتحويلات التي تتلقاها الأسر في المناطق الحضرية، و 3.17 دولار للتحويلات التي تتلقاها الاسر الريفية. وفي اليونان ولدت التحويلات المالية بداية من 1970 اثر مضاعف ب 1.77 على الناتج الاجمالي، وهو ما يمثل أكثر من نصف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. و علاوة على ذلك مولت التحويلات المالية نسب عالية من العمالة: 10.3% في قطاع التعدين، 5.2% في الصناعات التحويلية، 4.7% في قطاع البناء. و وجدت أن الإنفاق على الاستهلاك و الاستثمار ينتج عنه آثار مضاعفة ماثلة 1.8% و 1.9% على التوالي. وتبين ان النفقات الاستثمارية تكون مثمرة للغاية ولديها اثر مضاعف قدر ب 2%. من خلال الدراسات القياسية تمت عام 2001 بالاعتماد على بيانات 11 بلد من دول وسط وشرق اوربا ووجدت ان التحويلات تساهم بشكل كبير في زيادة مستوى الاستثمار في اقتصاديات المصدر. و دراسة أخرى أجريت على 20 بلد ناميا سنة 2003 أظهرت نتائجها ان التحويلات تقلص حجم البطالة.³⁶

6-3- اثر التحويلات المالية على ميزان المدفوعات :

ان التحويلات المالية ليست إضافة فقط لدخل الأسرة المحلية، ولكن أيضا تساعد في الحد من العجز في ميزان المدفوعات عن طريق توفير موارد إضافية من النقد الأجنبي وهي أكثر استقرارا وذات طابع مضاد للتقلبات الدورية بالمقارنة مع التدفقات النقدية الأخرى، وثمة عامل حاسم في هذا الصدد هو إلى اى مدى يمكن تلبية الطلب المتزايد الناجم عن التحويلات المالية من خلال توسيع الإنتاج المحلي. ومن الآثار السلبية للتحويلات المالية في الحساب الجاري هو "الأثر المرتد" يحدث عندما تحدث التحويلات زيادة في الواردات، و بالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري في البلاد المستقبلية للتحويلات و هذا نتيجة تولد طلب اضافي أكبر من قدرة الاقتصاد على الإنتاج عندما يقع على السلع القابلة للتداول. ويمكن ان تحفز التحويلات على رفع قيمة العملة المحلية وتضخم الأجور في البلدان الأصلية و يقلل من القدرة التنافسية للصناعات المحلية في الأسواق الخارجية (صادرات غالبية)، ويزيد من منافسة الواردات في الأسواق الداخلية وهو ما يعرف بالمرض الهولندي Dutch Disease، كما هي حالة البلدان التي تعتمد على مصدر واحد للإنتاج مثل النفط او بعض المواد الأولية الأخرى.³⁷

خاتمة

إن العلاقة ما بين التحويلات المالية وتحقيق التنمية معقدة، نتيجة لارتباطها بعدة محددات في تتوقف على مدى تخصيصها في مشاريع إنتاجية وإمكانية توظيف معارف المغتربين لبناء القدرات باعتبار دورهم الخفي "كوسطاء في نقل المعارف" وهو الدور الذي من شأنه ان ييسر نشوء أنماط تجارية جديدة ونقل التكنولوجيا وتبادل المهارات و المعارف وهذا يتطلب اتباع نهج سياساتي واقعي من اجل إشراك المغتربين بتغيير السياق وعلى العموم تتوقف التعبئة الفعالة لمساهمة المغتربين من اجل التنمية على وجود عدد من الاستراتيجيات في اطار مبادرات سياسية اوسع ترمى الى دعم تمويل القدرات الإنتاجية وتطويرها وتجذرها الى إقليم المغرب العربي يبدو أن هناك إجماع على أن التحويلات تحسن مستوى معيشة آلاف من الأسر في المدى القصير لا في دول المغرب ويبقى الرهان الأساسي حول تعزيز عودة المهاجرين و جذب التحويلات التي تسهم في تحقيق التنمية المحلية.

قائمة بالمراجع

- 1- مكتب العمل الدول بمشاركة كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا و منظمة الدولية للهجرة "دليل: بشأن وضع سياسات فعالة في مجال الهجرة الايدي العاملة"، جنيف، 2007، ص:16، متاح: <http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue13/GuideOnTheDevelopmentOfEffectivePolicies.aspx?articleID=907> تاريخ الزيارة 2013/03/03
- 2- البنك الدولي "كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات 2011"، ص:03، www.worldbank.org
- 3- المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية و الدولية "الدليل المغربي للاستراتيجية و العلاقات الدولية"، 2012، ص:545، متاح في: books.google.fr/books?isbn=2296993877، تاريخ الزيارة 2012/12/31
- 4- البنك الدولي "كتاب حقائق عن الهجرة و التحويلات 2011-مرجع سابق-، ص:24
- 5- Everett S. Lee " A Theory of migration demography، vol 3، N1، 1966، p: 50، <http://www.jstor.org/discover/10.2307/2060063?uid=3737904&uid=2&uid=4&sid=211026951482>
- 6- مكتب العمل الدول بمشاركة كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا و منظمة الدولية للهجرة "دليل: بشأن وضع سياسات فعالة في مجال الهجرة الايدي العاملة"-مرجع سابق-، ص:64
- 7- صندوق النقد العربي، "تحويلات العاملين في الخارج و التنمية الاقتصادية في الدول العربية"، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، ص:175. www.amf.org

8-OECD" les transferts de fonds internationaux des émigrés et leur rôle dans le développement," SOPEMI-Edition , rapport 2006, p :150-151

9-البنك الدولي "البنك الدولي يطلق مبادرة عن الهجرة ويصدر توقعات جديدة عن تدفقات التحويلات"، نشر بتاريخ 2013/04/19

10-Samuel munzele maimbo and dilip ratha " remittances and development impact and future prospects" ,200,5p:20

11-ديليب راثا "التحويلات و دورها -طوق النجاة للبلدان الفقيرة- "مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2009، ص:30

12-ديليب راثا و سونيا بلازا "تعبئة امكانات المهاجرين"، مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 2011، ص:49

13-الأمم المتحدة "الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص"، تقرير السكان والتنمية العدد الثالث، 6 جويلية 2007، نيويورك، ص: 40 و41

14-William Shaw "migration in Africa : a review of the economic literature on international migration in 10 countries" op.cit,p:14

15-سعد حواد و مصطفى مهدي "تحويلات ذوى الكفاءات العربية المهاجرة واستخداماتها الاقتصادية" تنمية الرافدين -العدد الثالث و العشرون، 1988، ص:246

16-الامم المتحدة للتجارة و التنمية "تقرير التجارة و التنمية 2006"، ص:109

17-الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "مرفق التمويل الخاص بتحويلات المغتربين"، ص:07

18-مكتب العمل الدول بمشاركة كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا و منظمة الدولية للهجرة "دليل: بشأن وضع سياسات فعالة في مجال الجرة الايدى العاملة"-مرجع سابق-، ص:70

19-الأمم المتحدة"الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية"-مرجع سابق-، ص:33 و35

20-محمد خشانى "العلاقة بين الهجرة و التنمية في شمال افريقيا" ورقة مقدمة في اجتماع الخبراء المتخصص حول الهجرة الدولية و التنمية في شمال افريقيا، مكتب شمال افريقيا، مغرب، 2007، ص:19

21-الأمم المتحدة"الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية"-مرجع سابق-، ص:34

22-ديليب راثا و سونيا بلازا "تعبئة امكانات المهاجرين"، مجلة التمويل والتنمية، 2011، ص:50

23-مكتب العمل الدول بمشاركة كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا و منظمة الدولية للهجرة "دليل: بشأن وضع سياسات فعالة في مجال الجرة الايدى العاملة"، جنيف، 2007، ص:70

24-الامم المتحدة للتجارة و التنمية"تسخير التحويلات المالية ومعارف المغتربين لبناء القدرات الانتاجية" تقرير اقل البلدان نموا 2012، ص:14،

http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ldc2012overview_ar.pdf

25-عبد الباسط عبد المعطى "التوظيف التنموى للكفاءات المهاجرة، دروس مستخلصة من تجارب البلدان النامية" ورقة مقدمة في التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية، سلسلة دراسات وتقارير حول السكان و التنمية في المنطقة العربية، 2008، ص:124

26-ديليب راثا و سونيا بلازا "تعبئة امكانات المهاجرين"، مرجع سابق، ص:50

27-Flore gubert" migrant remittances and their impact on development in the home economies : the case of Africa" OECD، 2005,p:52,53، <http://books.google.dz/book> ، consulte le :05/12/2012

28-Flore gubert" migrant remittances and their impact on development in the home economies : the case of Africa" OECD، 2005,p:52,53.op.cit. consulte le :05/12/2012

29-Thomas Straubhaar and florin P . Vadean"international migrant remittances and their role in development" ,op:cit ,p:24,25

30- تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة" الهجرة الدولية والتنمية" -18/05/2006، ص:75

- 31-د.علا خواجه "الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين - بالتطبيق على دول شمال أفريقيا- "ورقة مقدمة لندوة "المغتربون العرب من شمال افريقيا في المهجر الاوربي" من تنظيم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الافريقية بجامعة القاهرة، 2007، ص:16
- 32-سانجيف جويتا، كاثرين باتيللو، وسميتا واغ "جعل التحويلات تعمل لصالح أفريقيا"، مجلة التمويل و التنمية، 2007، ص:41
- 33-Thomas Straubhaar and florin P . Vadean "international migrant remittances and their role in development," op ;cit,2005,p:25
- 34-الامم المتحدة "العولمة والاعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية"، مرجع سابق، ص:74
- 35- تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة " الهجرة الدولية والتنمية " -مرجع سابق-، ص:75
- 36-Thomas Straubhaar and florin P . Vadean "international migrant remittances and their role in development" .op.cit,2005,p:26
- 37-Thomas Straubhaar and florin P . Vadean "international migrant remittances and their role in development" .op.cit,2005,p:27,28